

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة سورية للفترة

٢٠١٩-١٩٨٠

د. شيرين ديب*

(تاريخ الإيداع ٢٧ / ٧ / ٢٠٢٢ . قُبِلَ للنشر في ٣٠ / ١٠ / ٢٠٢٢)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة ١٩٨٠-٢٠١٩، كما يوضح العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠، من خلال توضيح طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وكذلك السببية بينهما للفترة ١٩٨٠-٢٠١٩، وبيان أثر الحرب على سورية على طبيعة العلاقة بينهما للفترة ٢٠١١-٢٠١٩، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع ARDL. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الائتمان الممنوح والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩ في الأجل الطويل إلا أن هذا التأثير ضعيف، وهناك علاقة قصيرة الأجل عكسية بينهما، وجود علاقة سلبية بين الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي، وعلاقة إيجابية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخدمي والصناعي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أن الأثر الأكبر يعود للائتمان الخدمي، أما نتائج اختبار السببية بين وجود سببية قصيرة وطويلة الأجل بين كل من الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان الممنوح للقطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في سورية، بينما لا يوجد أي سببية بين الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والقطاع الخدمي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير. **كلمات مفتاحية:** الائتمان الممنوح، القطاع الزراعي، القطاع الخدمي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير. جرانجر.

*مدرسة في قسم المصارف، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، دمشق، سورية.

The Impact of Bank Credit on Economic Growth: a Syrian Case Study for the Period 1980-2019

D.Sherien Deeb*

(Received 27 / 7 / 2022 . Accepted 30 / 10 / 2022)

□ ABSTRACT □

This research aims to demonstrate the relation between credit granted as a percentage of GDP and economic growth (per capita GDP) for the period (1980-2019), as well as the relationship between credit granted to economic sector and economic growth for period (1980-2010), by clarifying the nature of the relationship in the short and long terms, and causation between them , and showing the impact of Syrian crisis on the nature of the relationship between them, using Auto Regressive Distributed Lag model (ARDL). The results showed that there is a positive relationship between the credit granted and economic growth in Syria during the period 1980-2019 in the long term, but this effect is weak, and there is an inverse short- term relationship between them. There is a negative relationship between credit granted to the agricultural sector and economic growth, and appositive relationship between credit granted to the service industrial sectors and economic growth in the long term, however, the greatest impact is due to service credit sector. As for the result of the causality test, there is a short and long term causation between each of the credit granted as a percentage of GDP, the credit granted to the industrial sector and economic growth in Syria, while there in no causation between credit granted to the agriculture sector, the service sector, and economic growth in the short term.

Keyword: credit granted, the agricultural, industrial, service sector, economic growth, ARDL model, Granger causality.

* Instructor in the Department of Banking, Faculty of Administrative Sciences, AL-Sham Private University, Damascus, Syria.

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي توليها الحكومات أهمية بالغة، ولتحقيق النمو الاقتصادي تتبع الدول والحكومات عدة سياسات قائمة على إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية، وعلى اهتماماتها وأولوياتها، وتعتبر الفروض الموجهة للاقتصاد من بين أهم الأسباب الداعمة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع عن طريق توجيهها للقطاعات المنتجة والمریحة. بالتالي أصبح القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد، إلا أن هذا الدور يتوقف على مدى تطور وحدثة القطاع المصرفي ومدى الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، كما يختلف من دولة لأخرى، كما أن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أجمعت على دور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، فتطور المؤسسات المالية واستقرارها سيقود اقتصاد أي دولة إلى التطور والنمو.

وفي سورية تم إجراء العديد من التعديلات في جميع قطاعاتها وسياساتها وشمل ذلك إصلاح على المستوى النقدي سواءً بتعديل أسعار الفائدة أو السماح للمصارف الخاصة بفتح فروع لها في سورية، والكثير من التعديلات التي شملت مختلف المجالات (الضريبة، الاستثمار، التجارة..)، والتي أثرت على توجيه المدخرات نحو القطاعات الاقتصادية، كما أن سوق دمشق للأوراق المالية تأسس لاحقاً في عام ٢٠٠٩، وكان نشاطه محدوداً ومقتصراً على عدد محدود من الشركات المدرجة، كما اقتصر التداول على الأسهم فقط، أي أن دورها في جذب المدخرات وتقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية كان محدود، فلا بد من دراسة دور البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة ما بين الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وما مدى تأثير الائتمان المقدم على معدلات النمو التي تم تحقيقها، باعتبار القطاع المصرفي شريان التمويل الرئيس للاقتصاد، والضمان الأساسي لتوفير كافة الخدمات المالية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث النظرية من أن تخصيص الائتمان المحلي للقطاعات الاقتصادية له دور حيوي ليس فقط كمصدر للتمويل بل أيضاً كأداة فعالة للقطاعات والشركات التي تقدم الإنجاز والأداء، حيث يلعب القطاع المصرفي دور في تطور الاقتصاد ودفع عجلة النمو، ووجود نظام مصرفي حديث وفعال يشكل حجر الزاوية في مجال الابتكار الاقتصادي والتقني، والمصارف التي تعمل بشكل أفضل تحسن تخصيص وتوجيه الموارد الاقتصادية وتعزيز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الاقتصادية، مما يؤدي إلى ازدياد النمو الاقتصادي على المدى المتوسط كما على المدى الطويل.

أما أهمية البحث من الناحية العملية تأتي من بيان دور القطاع المصرفي في تعزيز ورفع معدل النمو الاقتصادي، للارتقاء المستمر بكفاءة النظام المصرفي ووضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيهه نحو خدمة الاقتصاد المحلي، وإعادة استثمار وتوظيف الودائع داخلياً، بما يحقق الكفاءة المطلوبة لدور الوساطة الذي تقوم به المصارف، بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، حيث أن صياغة السياسة النقدية التي تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد تتطلب فهماً لكيفية تأثير الائتمان المقدم للاقتصاد على النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه الأهمية يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الائتمان الموجه للاقتصاد والنمو الاقتصادي في سورية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٩ ومعرفة اتجاهها، وتوضيح أثر الحرب على سورية على هذه العلاقة.

مشكلة البحث:

احتلت العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي اهتمام ودراسة العديد من الاقتصاديين، إلا أن القنوات وحتى اتجاه السببية بقيت بلا حل من الناحية النظرية والتجريبية، فبعض الاقتصاديين يرى بعدم وجود علاقة واضحة ومعنوية بين النمو الاقتصادي ودور الوساطة المالية (القطاع المصرفي)، أما الاتجاه الثاني فهو يجادل بوجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وهذا الرأي يتضمن وجهات نظر متباينة في اتجاه السببية (هل النمو يتبع التمويل، أم أن ارتفاع معدل النمو هو الذي يسبب ارتفاع حجم الائتمان، أم أن هناك علاقة تبادلية في الاتجاهين)، في حين يرى البعض الآخر أن تأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي قد يكون سلبياً، كما أن تحديد الاتجاه السببي بين التمويل والنمو له انعكاسات مهمة على قرارات صانعي السياسات بشأن سياسة النمو والتنمية المناسبة.

لذلك يكون من المفيد دراسة العلاقة بينهما في سورية ومعرفة اتجاه السببية بينهما، لإيجاد دليل علمي على اتجاه العلاقة السببية بينهما وتوضيح أيهما يسبب الآخر، حيث يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين:

- هل هناك علاقة بين الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وهل يوجد تأثير للحرب على سورية على طبيعة واتجاه هذه العلاقة؟

- هل هناك علاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) والنمو الاقتصادي في سورية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠؟

مجتمع وعينة البحث: يعتمد البحث على السلاسل الزمنية (متغيرات البحث) لكل من الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان الممنوح لكل من قطاع الزراعة، الصناعة، الخدمات، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كبديل عن النمو الاقتصادي للفترة ١٩٨٠-٢٠١٩، عند دراسة علاقة الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل مع النمو الاقتصادي، والفترة من ١٩٨٠-٢٠١٠ عند دراسة علاقة الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية مع النمو الاقتصادي، لعدم إمكانية الحصول على توزيع الائتمان حسب القطاعات بعد عام ٢٠١٠، ولم يتم تضمين بيانات عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ لعدم توفرها، كما تم أخذ لوغاريتم القيم.

طرق جمع البيانات: تم الاعتماد على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من المجموعات الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والنشرات السنوية لمصرف سورية المركزي.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي في تحليل المتغيرات المدروسة والنتائج التي تم التوصل إليها، وكذلك على الأسلوب الإحصائي في الدراسة التطبيقية، حيث تم في البداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي فولر المعدل Augmented Dickey Fuller (ADF)، سيتم فحص العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات من خلال تحليل التكامل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) الذي يمكننا من اختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل

في آن واحد وكذلك اختبار العلاقة سواء كانت البيانات مستقرة في الفرق الأول أو في المستوى أو مزيج منهما، وأخيراً من خلال السببية لجرانجر Granger Causality يتم اختبار السببية ومعرفة اتجاهها.

الدراسات السابقة:

دراسة (عبد الرحمن؛ هاشم، ٢٠٢٢)، بحث منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد بعنوان: تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠. هدف البحث إلى قياس أثر التطور المالي من خلال اعتماده ثلاث مؤشرات (إجمالي القروض، إجمالي الودائع، عدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠ للاقتصاد المصري باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تم في البداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار ديكي فولر المعدل Augmented Dickey Fuller (ADF).

أظهرت النتائج أن متغيري الناتج المحلي الإجمالي وعدد البنوك مستقرة في المستوى، بينما إجمالي الودائع مستقرة في الفرق الأول، إجمالي القروض مستقرة في الفرق الثاني، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من إجمالي الودائع، إجمالي القروض الممنوحة وعدد البنوك والناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني أن للقطاع المصرفي في مصر تأثير على الاقتصاد متمثل بالناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠. كما أكد اختبار السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

دراسة (الأمين؛ نور الدين، ٢٠٢٠) بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا بعنوان: تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر ما بين ١٩٧٠-٢٠١٨. هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة ما بين القروض البنكية الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للاقتصاد الخاص وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة ١٩٧٠-٢٠١٨. حيث تم اختبار فرضيتين الأولى: بيان أثر القروض الموجهة للاقتصاد ككل على الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٧٠-٢٠١٨، والثانية: بيان أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي، وتم اقتصار الدراسة على الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ من أجل تحسين النموذج المقدر.

تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبينت النتائج وجود تأثير للقروض الموجهة للاقتصاد على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن النموذج لا يفسر سوى ٣٠%، وهذا التأثير سلبي وذلك بسبب الطريقة التي تمنح بها هذه القروض، حيث ان أغلبها موجه للمؤسسات العمومية ولا تمنح على أساس مردودية الاستثمار، ومساهمته في القيمة المضافة، مما يجعل تأثيرها سلبياً على النمو الاقتصادي على عكس ما خلصت إليه الدراسات النظرية والتطبيقية عبر مختلف دول العالم. بينما هناك تأثير إيجابي للقروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ وذلك بسبب توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق والقائم أساساً على تشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة، وهو ما أدى إلى التأثير الإيجابي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

دراسة (وفاء، ٢٠١٩) (أطروحة دكتوراه) بعنوان: أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي واتجاه السببية بين الائتمان المصرفي القطاعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧. تم دراسة أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي للفترة ١٩٨٠-٢٠١٧، وأثر القروض القطاعية على النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٧.

تم استخدام البيانات السنوية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الودائع (إجمالي الادخار المحلي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم استخدام متغير وهمي يمثل صدور قانون النقد والقروض ١٩٩٠ وبداية التحرير المالي للجهاز المصرفي الجزائري.

تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع ARDL، وتم في البداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبائي ديكي فوللر المعدل (ADF) وفيليبس بيرون (PP).

بينت النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وفي الأجل القصير يؤثر كل من قروض القطاع الخاص ومجمل تكوين رأس المال الثابت والمتغير الوهمي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، أما في الأجل الطويل يؤثر كل من قروض القطاع الخاص، الادخار المحلي (الودائع)، التضخم والمتغير الوهمي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، بينما لا يؤثر كل من الاستهلاك ومجمل التكوين الرأسمالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

بينما بينت نتائج دراسة أثر القروض القطاعية (قروض القطاع العام، القطاع الخاص، الإدارات المحلية) على النمو الاقتصادي، أن البيانات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ما عدا القروض الممنوحة للإدارات المحلية فهي مستقرة في المستوى. وهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، كما تؤثر قروض القطاع الخاص على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي إلا أن هذا التأثير ضعيف، بينما تؤثر قروض الإدارات المحلية بشكل سلبي، وفي الأجل القصير تؤثر فقط قروض الإدارات المحلية على النمو الاقتصادي وهذا التأثير إيجابي.

أما نتائج اختبار السببية بينت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والقروض المصرفية للقطاع الخاص، وسببية أحادية الاتجاه من قروض القطاع العام إلى النمو الاقتصادي، ولا يوجد أي سببية بين قروض الإدارات المحلية والنمو الاقتصادي.

دراسة (Awad; AL Karaki, 2019) بحث منشور في مجلة Financial Innovation بعنوان:

The impact of bank lending on Palestine economic growth: an econometric analysis of time series data

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير القروض البنكية على النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة من الربع الأول ١٩٩٦ ولغاية الربع الرابع ٢٠١٥.

تم اختبار ثلاث نماذج: النموذج الأول: بيان أثر الإقراض العام، العمالة، مجمل التكوين الرأسمالي على الناتج المحلي الإجمالي. النموذج الثاني: أثر الإقراض الخاص، العمالة، مجمل التكوين الرأسمالي على

الناتج المحلي الإجمالي. والنموذج الثالث: أثر الإقراض البنكي ككل، العمالة، مجمل التكوين الرأسمالي على الناتج المحلي الإجمالي.

في البداية تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ديكي فوللر المعدل Augmented Dickey Fuller (ADF)، واختبار جوهانسن عن طريق Vector Autoregressive model ونموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction لتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل، وفي النهاية تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية Granger causality لمعرفة اتجاه السببية.

بينت نتائج استقرارية السلاسل أن جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الأول، ودلت نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل أن هناك تأثير إيجابي للنموذج الأول والثالث على الناتج المحلي الإجمالي، أما في النموذج الثاني فإن جميع المتغيرات معنوية ما عدا متغير مجمل التكوين الرأسمالي. كما بينت النتائج أن العلاقة قصيرة الأجل غير معنوية، وهناك سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الإقراض البنكي العام، الخاص، الإقراض البنكي ككل.

دراسة (Cernohorsky, 2017) بحث منشور في مجلة *Ekonomie a management* بعنوان: **Type of bank loans and their impact on economic development: a case study of the Czech Republic**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الأنواع المختلفة للقروض البنكية على النمو الاقتصادي لجمهورية التشيك للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٥ (تم استخدام بيانات ربعية).

المتغيرات المدروسة هي: المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي، المتغيرات المستقلة: القروض الممنوحة للقطاع غير المالي، قروض الأسر، قروض الرهن العقاري، قروض الاستهلاك، جميع القروض البنكية.

تم استخدام اختبار Engle Granger test لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، والسببية لجرانجر Granger causality، وتم في البداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فوللر المعدل (ADF).

أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، كما أن تطور القروض المصرفية يرتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي أي أنها متكاملة في الأجل الطويل، إلا أنها تختلف في حجم التأثير حيث أن قروض الاستهلاك أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي مقارنة بقروض القطاع المالي والرهن العقاري. أما نتائج العلاقة السببية بينت أن كل من القروض البنكية، قروض القطاع غير المالي، قروض الأسر، قروض الرهن العقاري تسبب النمو الاقتصادي، بينما لا يوجد أي سببية بين قروض الاستهلاك والنمو الاقتصادي.

دراسة (Ananzeh, 2016) بحث منشور في مجلة *International Journal of Financial Research* بعنوان: **Relationship between bank credit and economic growth: evidence from Jordan**

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة ما بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٤، تم استخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ المقيد (VECM) Vector error correction model واختبار جرانجر للسببية Granger causality.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات الأخرى المتمثلة بالقروض البنكية، قروض القطاع الزراعي، قروض القطاع الصناعي، قروض قطاع البناء، قروض القطاع

السياحة، وهناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى القروض البنكية للقطاع الزراعي، وسببية ثنائية الاتجاه ما بين النمو الاقتصادي والقروض الموجهة لقطاع البناء (وهو أهم القطاعات في الأردن)، وعليه يجب تعزيز دور القطاع المالي ودعمه لمختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن، وهذا من خلال اعتماد سياسات اقتصادية أكثر ملائمة.

ما يلاحظ من خلال عرضنا للدراسات السابقة، هو تعدد الدراسات التي تناولت تأثير الائتمان الممنوح بمختلف صيغها (ائتمان ممنوح للقطاع العام أو الخاص، القروض الممنوحة للأفراد أو المؤسسات، القروض الممنوحة للقطاع الصناعي، البناء وغيرها ...) على النمو الاقتصادي في دول مختلفة.

أما في حالة سورية فالملاحظ هو قلة الدراسات القياسية التي تتطرق لهذا الموضوع، وتعتبر دراستنا مكملة للدراسات السابقة إلا أنها ستحاول بيان مساهمة القروض الممنوحة ككل في تحقيق النمو الاقتصادي، ودراسة القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) وتحليلها وبيان مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي من واقع الاقتصاد السوري، بعد أن قامت الحكومة بكثير من التعديلات في سياستها النقدية وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الاقتصاد السوري والفترة الزمنية التي تناولها الدراسة والتي شهدت تحولاً كبيراً في الفكر المصرفي، ودخول مصارف خاصة إلى السوق، وتحول الطابع الخدمي للمصارف العامة إلى شكل تنافسي مع المصارف الخاصة، والتعديل في السياسة النقدية والتي أثرت على هبطل الودائع وأنماط الائتمان، وصولاً إلى تشجيع الإنتاج والتشغيل والدخل وتحقيق زيادة حقيقية في الاقتصاد الوطني.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: هل هناك علاقة طويلة وقصيرة الأجل وسببية بين الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل والنمو الاقتصادي في سورية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٩؟

الفرضية الثانية: هل هناك علاقة طويلة وقصيرة الأجل وسببية بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) والنمو الاقتصادي في سورية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠؟

النتائج والمناقشة:

الإطار النظري للبحث: يوضح الجدول رقم (١) توزيع الائتمان (القروض) المصرفي بين القطاعات الاقتصادية، حيث يلاحظ من الجدول سيطرة القروض الخدمية على بقية الائتمان الممنوح حيث شكلت ما نسبته ٧٦% من حجم الائتمان المصرفي وسيطرة قطاع التجارة على غالبية هذا الائتمان، ويرجع ذلك للأسباب الآتية (كنعان، ٢٠٠٠، ص ١٤٤):

- توجه القسم الأعظم من القروض إلى تمويل قطاع الاستيراد والتصدير.

- الاقتراض من المصرف التجاري السوري لتمويل عمليات شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية

(القطن، الحبوب والشوندر السكري).

الجدول رقم (١) الائتمان الممنوح للمقطاعات الاقتصادية ونسبتها من الائتمان الكلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج	نصيب الفرد من الناتج	الائتمان كنسبة من الناتج	الائتمان الكلي الممنوح	نسبة الائتمان الخدمي من الائتمان الكلي	الخدمات	نسبة الائتمان العقاري من الائتمان الكلي	إشاءات عقارية	نسبة الائتمان الصناعي من الائتمان الكلي	صناعة	نسبة الائتمان الزراعي من الائتمان الكلي	زراعة	العام
	50854.22	0.037	17119.4	0.27	4583.8	0.1	1633.8	0.39	6640	0.05	851.7	1980
0.048	53319.42	0.05	25161.1	0.25	6281.9	0.08	2138.1	0.43	10874.5	0.04	1026.8	1981
-0.01	52932.01	0.049	25273.8	0.26	6518	0.11	2865.6	0.45	11296.2	0.04	908.4	1982
-0.02	52046.62	0.054	28406.3	0.2	5706.9	0.12	3441.5	0.35	9858.8	0.04	1074.5	1983
-0.1	47096.31	0.053	26135.4	0.24	6286.9	0.15	4024	0.27	7098.7	0.05	1323.4	1984
0.037	48859.68	0.044	23103.5	0.35	7993.9	0.18	4200.6	0.16	3644.9	0.07	1556.9	1985
-0.08	45044.24	0.053	26518.3	0.42	11121.7	0.18	4746.7	0.1	2536.6	0.06	1698	1986
-0.02	44111.12	0.061	31005.4	0.33	10203.6	0.16	4870.9	0.08	2387.9	0.08	2431.1	1987
0.09	48100	0.103	59230	0.24	14031.5	0.08	4859.9	0.08	4802.2	0.07	4059.8	1988
-0.09	43716.82	0.128	68651.6	0.2	13689.3	0.07	4948.6	0.08	5214.8	0.1	6904.8	1989
0.067	46639.95	0.133	79142.9	0.17	13701.1	0.06	5133.1	0.07	5348.3	0.11	8923.6	1990
0.075	50139.84	0.151	99170.8	0.18	17537	0.07	6893	0.06	5915.7	0.12	12106	1991
0.1	55172.48	0.168	125096	0.17	21315.5	0.07	8693.8	0.05	6828	0.12	15628.4	1992
0.045	57633.73	0.205	164110	0.28	45508.1	0.07	11307.5	0.1	16670.7	0.11	17966.6	1993
0.027	59218.41	0.205	171675	0.3	51583.4	0.09	15435.6	0.03	4850.4	0.11	19667	1994
0.028	60849.92	0.23	205046	0.29	59737.9	0.09	18578.5	0.02	4847	0.1	21328	1995
0.005	61153.89	0.234	214747	0.35	74256.1	0.1	20428.6	0.02	4917.1	0.1	22070.1	1996
-0.03	59048.1	0.263	238818	0.39	93945.8	0.1	22803.3	0.02	5908.7	0.1	23431	1997
0.031	60866.74	0.244	241374	0.49	118165	0.1	24155.9	0.02	4969.1	0.1	23492.8	1998
-0.05	57541.61	0.275	255056	0.52	131722	0.1	25007	0.02	5171	0.1	25200	1999
-0	57364.06	0.279	263967	0.61	160292	0.09	24971	0.02	6437	0.09	23253	2000
0.009	57897.58	0.275	269757	0.62	167331	0.1	26187	0.03	8333	0.18	47502	2001
0.03	59632.62	0.236	245574	0.76	186675	0.12	29529	0.04	9627	0.25	60921	2002
-0.05	56746.59	0.282	286970	0.66	188756	0.12	35136	0.07	19840	0.29	82447	2003
0.037	58829.1	0.303	330100	0.6	199678	0.14	47384	0.08	26052	0.26	85396	2004
0.028	60492.99	0.365	421723	0.5	209306	0.15	64237	0.07	29937	0.19	80424	2005
0.025	62006.06	0.405	491522	0.38	187735	0.14	70974	0.08	39777	0.17	82039	2006
0.031	63937.38	0.491	633386	0.23	145497	0.14	91287	0.05	33667	0.16	98326	2007
0.019	65181.29	0.649	870295	0.17	149547	0.13	113260	0.05	45090	0.11	96286	2008

0.033	67362.72	0.724	1028216	0.17	171268	0.14	142724	0.08	78100	0.14	140026	2009
0.168	78700.77	0.825	1211991	0.2	247125	0.15	177040	0.08	101980	0.12	147860	2010
-0.08	72769.88	0.607	1159667	0.26	298732	0.14	164789	0.11	125465	0.18	211649	2011
-0.28	52327.28	0.796	900973									2012
-0.28	37643.15	1.022	853131									2013
-0.05	35672.05	1.223	915530									2014
-0.04	34278.58	1.465	1061355									2015
-0.06	32110.07	2.454	1678132									2016
-0.03	31282.95	1.923	1305151									2017
0.005	31453.31	1.95	1343162									2018
0.026	32271.11	1.358	970472									2019

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والنشرات السنوية لمصرف سورية المركزي

- ازدياد حجم النشاط التجاري عن بقية النشاطات.
 - توجه الفوائض المالية المتحققة في الزراعة إلى الأنشطة التجارية بأشكال مختلفة.
- إن هذه الأسباب المذكورة مع ارتفاع حجم الربح في التجارة يرفع من فعالية العمل التجاري ومستوى الإقبال عليه، بالتالي من حصوله على القسم الأكبر من القروض المصرفية في سورية. وبعد عام ٢٠٠٤ بدأت هذه النسبة بالانخفاض، بالمقابل نلاحظ ازدياد نسبة قروض القطاع الزراعي منذ بداية عام ٢٠٠٠ فشكلت قروض القطاع الزراعي في عام ٢٠٠٣ أعلى نسبة لها ٢٩% من حجم الائتمان الممنوح بسبب تخفيض سعر الفائدة، وأيضاً زيادة قطاع العقارات ليصل حجم تسليف هذا القطاع إلى ١٥% عام ٢٠١٠ من حجم الائتمان الممنوح وهذا أدى إلى المضاربة بالعقارات التي سجلت ارتفاعاً في الأسعار. في المقابل نلاحظ انخفاض حجم القروض للقطاعات الإنتاجية فمثلاً انخفض حجم قروض القطاع الزراعي من ٢٦% عام ٢٠٠٤ إلى ١٢% عام ٢٠١٠، كذلك قطاع الخدمات انخفض حجم قروضه من ٦١% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦% عام ٢٠١٠، بينما نلاحظ أن حجم قروض القطاع الصناعي قد زادت من ٤% عام ٢٠٠٢ إلى ٨% عام ٢٠١٠ ولكنها نسبة ضئيلة جداً بالنسبة لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد. حيث أن صناعات كثيرة قد حرمت من التمويل كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الصناعة في سورية وما زالت حتى الآن تحصل على نسبة متواضعة من الائتمان.
- كما نلاحظ تباين في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا التباين يعود لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها سورية والمنطقة بشكل عام ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري، فكان أعلى معدل نمو له في عام ٢٠١٠ بنسبة ١٧% وهذا التذبذب في بداية التسعينات إلى صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار، إضافة إلى بدء إنتاج النفط وحصول سورية على بعض المساعدات بعد حرب الخليج الثانية وتحسين الإنتاج الزراعي (سعيان، ٢٠٠٩) الأمر الذي انعكس على نصيب الفرد من الناتج. أما خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ فكانت الصفة المميزة لها هو الانكماش الاقتصادي بسبب تراجع الاستثمار لعدم توفر المناخ المناسب من جهة، وبسبب السياسات المالية والنقدية التي أتت من جهة أخرى (هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥). أما خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ نلاحظ تحسنها بشكل طفيف حتى عام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى صدور عدد كبير من التشريعات والقوانين على مختلف الأصعدة تماشياً مع سياسة الإصلاح والتطوير المتبعة في الدولة التي أثرت على قيم الناتج المحلي الإجمالي (سعيان، ٢٠٠٩).

أما خلال فترة الحرب على سورية التي تعرض خلالها الاقتصاد الوطني لاختلالات جوهرية، وحدث تراجع كبير في إنتاجية عوامل الإنتاج إذ حدث تدهور في رأس المال البشري الذي يعد المصدر الرئيس للإنتاجية والتنافسية، نتيجة للهجرة والنزوح وتراجع العملية التعليمية وتردي النظام الصحي في البلاد، إضافة إلى انعدام الاستثمار المادي والتشغيلي، خاصة في المناطق الساخنة، كما شهد الاقتصاد السورية تحولاً دراماتيكياً في مؤشرات الكلية، حيث ألقت الحرب بظلالها على الناتج المحلي الإجمالي (مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، ٢٠١٦)، وهذا من نلاحظه من الجدول السابق بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الأزمة السورية، وانخفاض حجم الائتمان الممنوح خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بسبب توقف منح القروض، على الرغم من تقديم تسهيلات مقيدة للمستوردين إضافة إلى استئناف منح القروض التشغيلية إلا أن هذه النسبة قد تراجعت بسبب توقف الاستثمارات الخاصة والعامة بشكل كبير وانخفاض الطلب الخارجي على الصادرات السورية بسبب العقوبات الاقتصادية، كما أنه على الرغم من تحسن حجم الائتمان الممنوح في بعض السنوات إلا أن القسم الأكبر من حجم هذا الائتمان توجه نحو الاستهلاك وليس لتمويل عمليات الاستثمار أو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

الدراسة الإحصائية:

اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

سيتم التحقق من استقرارية السلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل ADF، حيث تنص الفرضية الصفرية للاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة (تحتوي على جذر وحدة)، يتم في البداية تحديد شكل المعادلة المستخدمة في اختبار جذر الوحدة، أي تحديد فيما إذا كانت المعادلة المستخدمة تحوي اتجاه زمني أو ثابت أو كليهما معاً، فبدأ الاختبار بوجود اتجاه زمني وحد ثابت، ويجب أن يكون الاتجاه ثابت ومعنوي لقبول الفرضية والقول بأن البيانات لا تحوي على جذر وحدة أي مستقرة. والجدول التالي رقم (١) يوضح استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ADF والذي يبين أن المتغيرات جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

الجدول رقم (٢) نتائج اختبار الاستقرارية باستخدام ADF لمتغيرات الدراسة

حالة التكامل	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	
I(0)	-	-3.753351	-3.629779	-0.585113	-	-	قيمة t
	3.620049*			3.044775*	2.340576	1.060403	الاحتمالية
				0.0032	0.4034	0.7216	فترات الإبطاء
I(1)				(0)	(0)	(0)	قيمة t
							الاحتمالية
							فترات الإبطاء
P-gdp للفترة ١٩٨٠-٢٠١٩	-	-3.753351	-3.629779	-0.585113	-	-	قيمة t
	3.620049*			3.044775*	2.340576	1.060403	الاحتمالية
				0.0032	0.4034	0.7216	فترات الإبطاء
	0.0006	0.0309	0.0098	0.4572	0.7186	0.4522	فترات الإبطاء
	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	

I(1)	-1.481179	-4.197068	-	4.492025	-	-	قيمة t	Agr
	0.1270	0.0129	4.190194*	1.0000	0.3584	1.039270	الاحتمالية	
	(1)	(0)	(0)	(0)	(2)	(0)	فترات الابطاء	
I(1)	-3.533018	-4.214953	-	3.422855	-	-	قيمة t	Ser
	0.0010	0.0124	4.260634*	0.9996	0.7920	0.394019	الاحتمالية	
	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)	فترات الابطاء	
I(1)	-	-5.859570	-5.196935	1.216538	-	0.129086	قيمة t	Ind
	5.117777*	0.0002	0.0002	0.9391	0.8918	0.9628	الاحتمالية	
	0.0000	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)	فترات الابطاء	
I(1)	-	-5.199889	-4.778494	1.425159	-	0.316163	قيمة t	P/gdp للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٠
	4.573621*	0.0012	0.0006	0.9583	0.8268	0.9753	الاحتمالية	
	0.0000	(0)	(0)	(0)	(0)	(0)	فترات الابطاء	
	-2.699769	-4.571559	-3.857386	-2.625606	4.211868	3.610453	قيم t الاحتمالية	
	-1.961409	-3.690814	-3.040391	-1.949609	3.529758	2.938987		
	-1.606610	-3.286909	-2.660551	-1.611593	3.196411	2.607932		

المصدر: نسخة مستخرجة من برنامج Eviews9

*، **، *** تشير إلى مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي

القيم بين قوسين: عدد فترات الإبطاء Bandwidth تم تحديدها باستخدام Schwarz info criterion

يستنتج من الجدول رقم (٢) أن جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) ما عدا متغير الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فهو متكامل من الرتبة I(0) عند مستوى معنوية 5%، ولا يوجد أي متغير من الرتبة I(2) أو أكثر وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج ARDL:

إن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL يتم من خلال تقدير أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted equilibrium correction model (UECM) في المعادلة التالية:

$$\Delta \gamma t = C + a_1 \gamma t - 1 + a_2 x_1 t - 1 + a_3 x_2 t - 1 + \dots + a_{k+1} x_k t - 1$$

$$+ \sum_{i=1}^{p-1} \phi_{1i} \Delta \gamma t - i + \sum_{i=0}^{q_1-1} \phi_{2i} \Delta x_1 t - i + \dots$$

$$+ \sum_{i=0}^{q_k-1} \phi_{k+1i} \Delta x_k t - i + \varepsilon t$$

وعند تطبيق ذلك على البيانات الموجودة لدينا: حيث يتم تقدير أنموذج المعادلة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومن ثم تقدير أنموذج ARDL-UECM المعادلة السابقة وباستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 9 تم الحصول على نتائج التقدير كما هي موضحة في الجدول رقم (٣):

الجدول رقم (٣) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL-UECM للعلاقة بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

Test Equation:

Dependent Variable: D(P_GDP)

Method: Least Squares

Sample: 1983 2019

Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P_GDP(-1))	0.199182	0.116537	1.709170	0.0981
-				
D(LOAN_GDP(-1))	-0.097847	0.052105	1.877883	0.0705
D(LOAN_GDP(-2))	0.014725	0.057092	0.257915	0.7983
-				
DUMMY	-0.245673	0.039936	6.151668	0.0000
C	2.331154	0.545409	4.274138	0.0002
LOAN_GDP(-1)	0.046483	0.013720	3.388042	0.0020
P_GDP(-1)	-0.205472	0.049166	-4.179165	0.0002

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن قيم معامل كل من الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معنوية عند مستوى معنوية 10% والأثر سلبي لكنه ضعيف، كما أن للأزمة السورية تأثير معنوي وسلبي على طبيعة هذه العلاقة.

بعد ذلك يتم تطبيق اختبار Wald test لاختبار الفرضيات الخاصة بوجود تكامل أم لا، وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار الحدود Bound test للعلاقة بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

ARDL Bounds Test		
Sample: 1983 2019		
Included observations: 37		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
k	Value	Test Statistic
1	11.72269	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر : مخدحات برنامج Eviews9

نلاحظ أن قيمة F- statistic أكبر من أي قيمة للحد الأعلى للقيم المحسوبة لاختبار الحدود Bound test عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أي أن البيانات متكاملة في المدى الطويل.

والآن سوف نقوم باستخدام العلاقة قصيرة الأجل وذلك لكشف وجود إمكانية لتصحيح الخطأ في المدى الطويل وصياغة العلاقة طويلة الأجل، وذلك عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM ويجب أن تكون هذه المعلمة سالبة ومعنوية حتى نتمكن من القول بأن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من X إلى Y.

بعد التأكد من أن البيانات متكاملة نقوم بتقدير معادلة الأجل الطويل والقصير، ومعلمة حد تصحيح الخطأ، والتي يوضحها الجدول رقم (٥) التالي:

الجدول رقم (٥) نتائج تقدير النموذج في الأجلين القصير والطويل بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

ARDL Cointegrating And Long Run Form	
Dependent Variable: P_GDP	
Selected Model: ARDL(2, 3)	
Sample: 1980 2019	
Included observations: 37	

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0981	1.709170	0.116537	0.199182	D(P_GDP(-1))
			-	
0.0705	-1.877883	0.052105	0.097847	D(LOAN_GDP)
0.1540	-1.463744	0.075998	-0.111241	D(LOAN_GDP(-1))
0.0344	2.219729	0.056749	0.125966	D(LOAN_GDP(-2))
			-	
0.0000	-6.151668	0.039936	0.245673	D(DUMMY)
0.0002	-4.179165	0.049166	-0.205472	CointEq(-1)
Cointeq = P_GDP - (0.2262*LOAN_GDP -1.1957*DUMMY +				
				11.3454)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0053	3.014664	0.075042	0.226227	LOAN_GDP
0.0001	-4.456189	0.268313	-1.195655	DUMMY
0.0000	76.048152	0.149187	11.345365	C

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

اختبارات البواقي: لا بد من التأكد من جودة النموذج عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات على البواقي هي: اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم ثبات التباين، حيث يعتبر خضوع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي، وعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي إضافة إلى ثبات التباين في البواقي من خصائص النموذج الجيد، وتوضح الجداول التالية هذه الاختبارات:

الجدول رقم (٦) اختبارات البواقي للعلاقة بين الائتمان الممنوح والنمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الارتباط الذاتي			
0.1693	Prob. F(1,28)	1.990924	F-statistic
0.1171	Prob. Chi-Square(1)	2.456216	Obs*R-squared
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey عدم ثبات التباين			
0.1115	Prob. F(7,29)	1.869642	F-statistic
0.1180	Prob. Chi-Square(7)	11.50549	Obs*R-squared
0.2997	Prob. Chi-Square(7)	8.387381	Scaled explained SS
Normality التوزيع الطبيعي		Durbin-Watson stat	
Jarque-Bera	٨٨٥٤٩٦٠.	2.254484	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 9

يمكن ملاحظة ما يلي من الجدول رقم (٦):

- ١- بواقي النموذج المدروس تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدم والقول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- ٢- عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، حيث نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، وبالنسبة لإحصائية Durbin-Watson كانت قريبة من 2 مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.
- ٣- ثبات التباين في سلسلة البواقي، حيث نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار تجانس البواقي Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدم التي تنص على ثبات تباين بواقي النموذج.

بالعودة إلى الجدول رقم (٥) نلاحظ في القسم الثاني من الجدول (الذي يوضح العلاقة طويلة الأجل)، أن جميع المتغيرات معنوية، أي نستطيع القول بأنه يوجد علاقة طويلة الأجل طردية بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن هذا التأثير ضعيف، وذلك لأن الجزء الأكبر من القروض المقدمة من النظام المصرفي السوري ذات طابع استهلاكي، تدعم القوة الشرائية فقط وتمول جانب واحداً من التوازن الاقتصادي وهو الطلب، أما القروض الإنتاجية طويلة الأجل والكبيرة المبالغ، فهي تمثل جزءاً منخفضاً لا يلبي احتياجات السوق السورية، ولا بد من الإشارة إلى أنه حتى هذه القروض الإنتاجية على الأغلب لا تستخدم تبعاً لأغراضها الإنتاجية المطلوبة منها، لذا لا تقدم تمويلاً حقيقياً لجانب العرض، كما نلاحظ وجود أثر سلبي للحرب على سورية على النمو الاقتصادي.

أما القسم الأول من الجدول يشير إلى العلاقة على المدى القصير، والذي يوضح أن معاملات الأجل القصير أيضاً معنوية، أي يوجد علاقة عكسية قصيرة الأجل بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وهذا يعود إلى اتجاه أغلب هذه القروض نحو الجانب الاستهلاكي، أو لتمويلها قطاع ما دون القطاعات الأخرى. كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ مساوية لـ -0.205472 وهي معنوية 0.0002، أي أن 20% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

اختبار السببية: يستخدم نموذج جرانجر **Granger Causality** في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على أن التغيير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغيير في متغير آخر، وإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية بأن Y لا تسبب X (علاوي، راهي، ص ٢٢٥)، والجدول التالي يوضح السببية بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

الجدول رقم (٧) العلاقة السببية بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 38				
Dependent variable: P_GDP				
Prob.	df	Chi-sq	Excluded	
0.0006	2	15.00352	LOAN_GDP	
0.0006	2	15.00352	All	

نلاحظ من الجدول رقم (٧) وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، فالقيم الاحتمالية أقل من 0.05. كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، أي أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين الائتمان الممنوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
الفرضية الثانية:

بتطبيق المراحل السابقة لدراسة العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) والنمو الاقتصادي للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠، نحصل على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:
الجدول رقم (٨) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ARDL-UECM للعلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

Test Equation:				
Method: Least Squares		Dependent Variable: D(P_GDP)		
Included observations: 29		Sample: 1982 2010		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1343	1.554591	0.049042	0.076239	D(SER)
0.0333	-2.270078	0.052516	-0.119214	D(SER(-1))
0.0060	3.042843	1.406706	4.280385	C
0.1858	-1.365819	0.024848	-0.033938	AGR(-1)

0.0115	2.755863	0.015064	0.041515	IND(-1)
0.0238	2.428694	0.033468	0.081284	SER(-1)
0.0033	-3.294215	0.145735	-0.480082	P_GDP(-1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

أما نتائج اختبار الحدود فيوضحها الجدول رقم (٩) الآتي:

الجدول رقم (٩) نتائج اختبار الحدود Bound test للعلاقة بين الائتمان الممنوح
للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

ARDL Bounds Test

Sample: 1982 2010

Included observations: 29

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
3	4.751735	F-statistic

Critical Value Bounds

l1 Bound	l0 Bound	Significance
3.77	2.72	10%
4.35	3.23	5%
4.89	3.69	2.5%
5.61	4.29	1%

Eviews9

نلاحظ أن قيمة F- statistic أكبر من أي قيمة للحد الأعلى للقيم المحسوبة لاختبار الحدود Bound test عند مستويات المعنوية ٥% و ١٠%، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أي أن البيانات متكاملة في المدى الطويل.

الجدول رقم (١٠) نتائج تقدير النموذج في الأجلين القصير والطويل بين الائتمان الممنوح
للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: P_GDP

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 2)

Sample: 1980 2010

Included observations: 29

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			-	
0.0520	-2.054304	0.026293	0.054014	D(AGR)
0.0085	2.891988	0.014712	0.042547	D(IND)
0.2291	1.237141	0.048605	0.060132	D(SER)
0.0212	-2.481906	0.050963	-0.126485	D(SER(-1))
0.0020	-3.500429	0.152399	-0.533461	CointEq(-1)
Cointeq = P_GDP - (-0.1013*AGR + 0.0798*IND + 0.1953*SER + 8.9870)				

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0281	-2.351028	0.043067	-0.101251	AGR
0.0025	3.414993	0.023355	0.079756	IND
0.0012	3.714868	0.052565	0.195273	SER
0.0000	29.557051	0.304057	8.987030	C

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

اختبارات البواقي:

الجدول رقم (١١) اختبارات البواقي للعلاقة بين الانتماء للمنح للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الارتباط الذاتي			
0.9996	Prob. F(2,20)	0.000403	F-statistic
0.9994	Prob. Chi-Square(2)	0.001169	Obs*R-squared
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey عدم ثبات التباين			
0.7580	Prob. F(6,22)	0.558985	F-statistic
0.6988	Prob. Chi-Square(6)	3.836231	Obs*R-squared
0.9898	Prob. Chi-Square(6)	0.878328	Scaled explained SS
Normality التوزيع الطبيعي			
Jarque-Bera	٤١٦.٦٥0.	1.824285	Durbin-Watson stat
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 9			

نلاحظ من الجدول رقم (١١) أن النموذج جيد فالقيم الاحتمالية لكل من اختبار التوزيع الطبيعي، عدم ثبات التباين في سلسلة البواقي، الارتباط الذاتي أكبر من 0.05، كما أن قيمة Durbin-Watson قريبة من ٢، بالتالي

النموذج جيد ولا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي وهي تخضع للتوزيع الطبيعي، كما أن هناك ثبات للتباين في بواقي النموذج.

بالعودة إلى الجدول رقم (١٠) نلاحظ في القسم الثاني من الجدول (الذي يوضح العلاقة طويلة الأجل)، أن جميع المتغيرات معنوية، أي نستطيع القول بأنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا الأثر سلبي للائتمان الممنوح للقطاع الزراعي، وإيجابي للائتمان الممنوح لكل من القطاع الصناعي والخدمي، ولكن التأثير ضعيف لكل القطاعات وهذا يعود كما ذكرنا سابقاً إلى أن قطاع الخدمات هو أكبر قطاع ممول من النظام المصرفي السوري، وقلة تمويل القطاع الزراعي على الرغم من المساحات والإمكانات الزراعية الكبيرة للاقتصاد السوري، وتوفر البيئة المناسبة لإنشاء صناعات ضخمة وحقيقية، مع العلم أن القطاعين الصناعي والزراعي هما الأكثر أهمية ومقدرة على تحقيق نمو حقيقي في اقتصاديات العالم. أما القسم الأول من الجدول يشير إلى العلاقة على المدى القصير، والذي يوضح أن معاملات الأجل القصير معنوية للائتمان الممنوح للقطاع الصناعي، وغير معنوية للائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والخدمي. كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ مساوية لـ -0.533461 وهي معنوية 0.0020 ، أي أن 53% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

اختبار السببية:

الجدول رقم (١٢) العلاقة السببية بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Included observations: 29		Sample: 1980 2010	
Dependent variable: P_GDP			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5217	2	1.301422	AGR
0.0260	2	7.297019	IND
0.0698	2	5.325078	SER2
0.0053	6	18.38980	All

المصدر: مخرجات برنامج Fviews9

نلاحظ من الجدول رقم (١٢) وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي والنمو الاقتصادي، فالقيم الاحتمالية أقل من 0.05 . بينما لا يوجد علاقة قصيرة الأجل بين كل من الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والقطاع الخدمي في الأجل القصير فالقيم الاحتمالية لها أكبر من 0.05 ، كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، أي أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

تم في هذا البحث دراسة العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بالإضافة إلى السببية بين الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج) خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩، وكذلك علاقة الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية بالنمو الاقتصادي للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ وتم التوصل إلى:

- ١- وجود علاقة طردية بين الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩ في الأجل الطويل إلا أن هذا التأثير ضعيف، وهناك علاقة قصيرة الأجل عكسية بينهما، وهذا طبيعي بسبب زيادة الائتمان بعد عام ٢٠٠٠ إلا أن هذا الائتمان قد اتجه نحو القطاعات الخدمية والتي لا تؤدي إلى زيادة فرص العمل أو زيادة الإنتاجية وبالتالي خلق قيم مضافة جديدة، أي عدم توظيفها في قطاعات إنتاجية (صناعية، زراعية) الأمر الذي يعكس ضعف وكفاءة الجهاز المصرفي ومحدودية دوره التنموي، حيث أن أغلب هذه القروض هي قروض شخصية، قروض للسيارات، قروض عقارية.
- ٢- وجود سببية قصيرة وطويلة الأجل بين الائتمان الممنوح للاقتصاد ككل والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩. كما أن للحرب على سورية أثر سلبي على طبيعة واتجاه هذه العلاقة، وذلك بسبب تأثيرها على جميع مناحي الحياة وتوقف منح القروض لفترة من الزمن، وغن تم منحها فقد توجه معظمها للجاني الاستهلاكي.
- ٣- وجود علاقة سلبية بين الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي، وعلاقة إيجابية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخدمي والصناعي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أن الأثر الأكبر يعود للائتمان الخدمي، إي أن غالبية القروض ساهمت في تمويل قطاعات التجارة والخدمات، وبقي دورها محدود في تنمية القطاع الصناعي والاستثمار الصناعي، مما انعكس بدوره على تشغيل اليد العاملة وتصنيع المواد وزيادة الإنتاج.
- ٤- وجود علاقة سببية بين الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير الأجل، بينما لا يوجد أي سببية بين الائتمان الزراعي والخدمي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير.

التوصيات:

على الرغم من أهمية الإصلاحات التي تمت في مجال القطاع المصرفي والمالي، فمن الضروري إجراء تدابير بإصلاحات في ميادين أخرى، فالإصلاح لا يمكن أن يكون محصور بقطاع معين أو معزول عن القطاعات الأخرى بل يجب أن يكون شاملاً، لذلك لا بد من إعادة النظر بالإصلاحات التي تم اتخاذها في المجالات الأخرى وأن تكون متناسقة فيما بينها، ويتضمن ذلك إصلاح مالي ومحاسبي وقانوني، بالإضافة إلى تفعيل أكبر للسوق المالي ومنح الائتمان بشروط ميسرة وتركيزها على القطاعات الإنتاجية، وعدم تركيزها على الضمانات المقدمة بالدرجة الأولى، وتحسين وسائل الدفع وفتح فروع أو مكاتب للمصارف في مناطق بعيدة عن مراكز المدن لتمكين أكبر عدد من المواطنين من الاستفادة من الخدمات المقدمة. فعلى الرغم من نجاح المصارف في اجتذاب المدخرات إلا أنها لم تقم بدورها بشكل فعال واستثمار هذه الأموال في القطاعات الإنتاجية. بالإضافة إلى تحسين في التكنولوجيا المستخدمة وتدريب العاملين على العمل المصرفي مما يحسن من جودة الخدمات المقدمة، أي يجب على السلطات اتخاذ الإجراءات المناسبة بما يؤدي إلى تفعيل القطاع المصرفي ونجاحه في توجيه المدخرات نحو الأنشطة الإنتاجية.

المراجع:

- ١- كنعان، علي (٢٠٠٠)، النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلاته واتجاهات إصلاحه)، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق سورية.
- ٢- سعيان، سمير (٢٠٠٩)، الآثار الاقتصادية للسياسة الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق سورية، ٢٠٠٩/٢/١٩، عن الموقع www.mafhoum.com.
- ٣- علاوي، محمد كاظم؛ راهي، محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤-٢٠١٠، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، من الموقع www.docudesk.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٦/٢٨.
- ٤- عبد الرحمن، ياسر محمود أحمد؛ هاشم، محمد رجب، تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢٢، ٤٠٤-٤٣٥.
- ٥- الأمين، بن دحمان محمد؛ نور الدين، كروش، تأثير القروض الموجهة للائتمان على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ما بين ١٩٧٠ و٢٠١٨، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد ١٦، العدد ٢٤، ٢٠٢٠، ٣٧-٤٦.
- ٦- وفاء، القروصو، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٧- مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد (٢٠١٦)، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (٢٠١١-٢٠١٥)، دمشق سورية، ٢٠١٦/١١/٣.
- ٨- هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة للمناقشة ٢٥/١/٢٠٠٥.
- ٩- الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام ١٩٨٠-٢٠١٩.
- ١٠- الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي، النشرات السنوية للأعوام ١٩٨٠-٢٠١٩.
- ١١- DOIA, C., *The credit impact on economic growth. Theoretical and applied economics*, Vol. XXII, N^o. I(602), 2015, 5-14.
- ١٢- AWAD, I., AL KRAKI, M., *The Impact of Bank Lending on Palestine Economic Growth: An Econometric Analysis of Time Series Data*, Financial Innovation, 2019, 5-14.
- ١٣- ANANZEH, I., *Relationship Between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan*, International Journal of Financial Research, Vol. 7, N^o. 2, 2016, 53-63.
- ١٤- CERNOHORSKY, J., *Type of Bank Loans and Their Impact on Economic Development: A Case Study of The Czech Republic*, Ekonomie a management, Vol. 20, N^o. 4, December 2017, 34-48.